

”يديعوت أحرونوت“ : خطة أميركية لتوقيع اتفاق خلال عام وتنفيذه خلال 10 أعوام وسكة حديد بين قطاع غزة ورام الله تبنى على حساب الاراضي الفلسطينية

خطة أميركية، ترى أن طواقم المفاوضات الإسرائيلية والفلسطينية ستدير محادثات حثيئة بهدف الوصول إلى اتفاق إطار على التسوية الدائمة في غضون سنة، على أن تجرى المفاوضات في مواقع منعزلة كي تتمكن الطواقم من البحث بهدوء في المواضيع الجوهرية للحل الدائم: مستقبل القدس، الحدود، المستوطنات واللجئين، بينما سيكون رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس، مطالبين بالالتقاء في أحيان متقاربة لحل المشاكل ودفع مراحل المفاوضات إلى الأمام. وتقول الخطة، إن مسؤولي الإدارة الأميركية سيتدخلون حينما تصل محاور المفاوضات المختلفة إلى مأزق، لطرح مقترحات لجسر الهوة بين مواقف الجانبين، إضافة إلى ذلك ستحاول الولايات المتحدة إقناع الدول العربية المعتدلة بتنفيذ بادران طيبة تجاه إسرائيل والتأثير على الفلسطينيين للمساومة، وفي ختام السنة المكثفة يفترض ان يوقع اتفاق الاطار لانتهاء النزاع، ومن تلك اللحظة ولاحقا ينفذ تطبيق الاتفاق بالتدرج على مدى بضع سنوات.

وكان الزعماء اليهود قد سألوا خلال الاجتماع، ما إذا تنتياهو سيكون قادرا ”على الوصول إلى اتفاق يحظى بتأييد سياسي في إسرائيل؟“، فأجاب ديفيد هيل بأن تنتياهو وعد بأنه قادر على عمل ذلك، وقال ”نحن نرى فيه شريكا قويا ملتزما بالمسيرة“.

من جهة أخرى فقد قالت صحيفة ”هآرتس“ الإسرائيلية، إن تنتياهو يحافظ على سرية بشأن موقفه من استمرار تجميد الاستيطان المزعوم في الضفة الغربية المحتلة، ولا يكشف عما يفكر به، إلا أن أوساطا إسرائيلية رجحت، مرة أخرى، أن تنتياهو سيتبنى فكرة استئناف الاستيطان في الكتل الاستيطانية الكبرى التي تريد إسرائيل الاحتفاظ بها في الحل الدائم، وقد يوافق أيضا على طلب وزير خارجيته أفغدور لبيرمان، بأن البناء في المستوطنات الصغيرة النائية الواقعة شرقي جدار الفصل العنصري وتضم 80 ألف مستوطن، سيقصر على ما يسمى بـ ”تلبية احتياجات التكاثر الطبيعي للمستوطنين“.

هذا وكان تنتياهو قد أعلن في ساعة متأخرة من مساء الأربعاء الماضي، وتمنح الوزارة شهادة وسام الكرامة للمنشآت التجارية الملتزمة بقانون حظر ومكافحة منتجات المستوطنات بعد التأكد والفحص.

وأطلقت السلطة الفلسطينية حملة مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية في تشرين ثان / نوفمبر عام 2009 بهدف منع تدفق هذه السلع إلى السوق الفلسطينية، كما تم إيقاف عدد من كبار مزودي السوق الفلسطيني ببضائع المستوطنات. وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس أصدر مرسوما رئاسيا يقضي بمنع بيع منتجات المستوطنات وحظرها في المناطق الفلسطينية، الأمر الذي أثار حفيظة إسرائيل.

وتقول إحصائيات غير رسمية، إن حجم السلع التي تستهلكها السوق الفلسطينية من منتجات المستوطنات الإسرائيلية تزيد عن 200 مليون دولار سنويا.

ودعا الأسرى، في بيان صدر عن نادي الأسير الفلسطيني والحركة الأسيرة، القيادة الفلسطينية إلى التعامل مع قضية الأسرى في المفاوضات بطريقة مختلفة وتجنب تكرار الأخطاء السابقة في محطات تفاوضية أخرى.

وطالب البيان بعدم ترك قضية الأسرى إلى اللحظات الأخيرة، أو بأن تصنف مرة أخرى ضمن باب حسن النوايا وبالتالي يصبح القرار بشأنها قرارا إسرائيليا. ودعا البيان إلى أن يكون ضمن الوفد الفلسطيني المفاوضات مفاوضا متخصصا لقضية الأسرى، كتعبير عن مدى اهتمام القيادة الفلسطينية بهذه القضية، وهي أيضا رسالة للطرف الإسرائيلي وللوسطاء الدوليين.

وطالب بالسعي لإطلاق عدد نوعي من الأسرى كمقدمة للمفاوضات وأن توضع أية تفاهات في نصوص واضحة وضمن جدول زمني على أن تعطى الأولوية لقدامى الأسرى.

ووافقت السلطة الفلسطينية في العشرين من الشهر الجاري على دعوة أميركية لحضور لقاء يرعاه الرئيس الأمريكي باراك أوباما للإعلان عن الانتقال إلى المفاوضات المباشرة مع إسرائيل مطلع الشهر المقبل.

وتأتي هذه الخطوة سعيا لتحريك عملية السلام المتعثرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي منذ كانون أول / ديسمبر 2008.

وتعتقل إسرائيل نحو سبعة آلاف أسير فلسطيني موزعين على 25 سجنا ومركز توقيف بينهم أكثر من 300 أسير أمضوا أكثر من 25 عاما.

برهوم جراسي

الناصرة - قالت صحيفة ”يديعوت أحرونوت“ الإسرائيلية، أنها كشفت عن مخطط يجري بلورته في الإدارة الأميركية يقضي بأن يفرض الرئيس باراك أوباما على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني مخططا لاتفاق حول الحل الدائم، يتم التوقيع عليه خلال عام، إلا أن تنفيذه يكون تدريجيا ويستمر لمدة 10 أعوام، في حين قالت صحيفة أخرى، إن دوائر رسمية إسرائيلية تعد مخططا لإقامة سكة حديد لقطاع غزة بين رام الله وقطاع غزة.

وحسب ما نشر، فإن الإدارة الأميركية ستتدخل في حال لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق خلال المفاوضات المباشرة، إذ تعزم الإدارة الأميركية استثمار كل الجهود كي تنتهي المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، التي ستبدأ بشكل رسمي يوم الخميس المقبل، باتفاق وليس بأزمة، مثلما حصل في جولات السابقة من المفاوضات، وأن هذا يأتي في ظل وصول شعبية أوباما إلى حضيض جديد، وأنه معني جدا بأن يسجل لنفسه نجاحا أول في الساحة الشرق أوسطية، على ضوء حمام الدماء المتواصل في العراق وأفغانستان.

وقالت ”يديعوت أحرونوت“، إن رؤساء منظمات أميركية يهودية، عقدوا في الآونة الأخيرة لقاء مع ثلاثة من المسؤولين في البيت الأبيض عن التوجهات في الشرق الأوسط، وهما دينيس روس، الذي يعتبر الخبير الأول في إدارة أوباما في العملية التفاوضية، ودان شيبورو، مسؤول ملف الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأميركي، وكلاهما أميركيان يهوديان ينشطان في مؤسسات تابعة للوكالة اليهودية - الصهيونية، والثالث ديفيد هيل، نائب المبعوث الخاص للشرق الأوسط جورج ميتشل.

وقد كشف شيبورو لمحدثيه، عن أن أوباما يعترم خلال السنة القريبة المقبلة زيارة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، إذ إنه معني باستغلال مكانته لإقناع الشعبين بتأييد حل وسط مؤلم من أجل السلام.

وقالت ”يديعوت أحرونوت“ إنها حصلت على المحضر الذي يجمل لقاء رؤساء المنظمات اليهودية مع المسؤولين الثلاثة، وقالت إن الوثيقة تتضمن

الاتحاد الاوروبي شديد القلق لادانة الحكم العسكري الاسرائيلي لعبد الله ابو رحمة

تنظر المفوض السامي للاتحاد الاوروبي بقلق اداة الناشط في الدفاع عن حقوق الانسان وضد الجدار عبد الله ابو رحمة 39 (سنة) من سكان قرية بلعين والمعتقل منذ كانون الاول الماضي تمهيدا لاصدار الحكم بالسجن بحقه.

واكد الدكتور راتب ابو رحمة منسق اللجنة الشعبية لمواجهة الجدار والاستيطان في القرية ان الاتحاد الاوروبي ابدى اهتماما منقطع النظير في قضية اعتقال ابو رحمة منذ العاشر من كانون اول الماضي حيث حرص مندوبا عنه حضور كافة الجلسات التي ناهزت نحو 30 جلسة.

وجاء في البيان الذي وصل نسخة منه للجنة الشعبية لمواجهة الجدار في قرية بلعين والى عائلة ابو رحمة ” انه امر مثير للقلق ان يتم ادانته عبد الله ابو رحمة 39 عاما في المحكمة العسكرية الاسرائيلية بتهمة التحريض والمشاركة وتنظيم المظاهرات“.

وجاء في البيان ايضا ” ان الاتحاد الاوروبي يرى ان عبد الله ابو رحمة مدافع عن حقوق الانسان بطريقه غير عنفيه من اجل تغيير مسار جدار الفصل الاسرائيلي في قريته بلعين بالضفة الغربية، كما يرى ان بناء الجدار على الاراضي الفلسطينية اينما كانت هو عمل غير قانوني“.

وعبرت اشتون عن قلقها الشديد من امكانيه الحكم على عبد الله بالسجن لئنه هو وزملائه الفلسطينيين الاخرين من ممارسه حقهم المشروع بالاحتجاج على وجود جدار الفصل بالطرق غير العنيفه.

حملة مقاطعة منتجات المستوطنات تحقق تقدما لافتا

أعلنت السلطة الفلسطينية أن حملتها لمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية تحقق تقدما لافتا.

وقال عمر كبعها مدير صندوق (الكرامة الوطنية والتمكين) التابع لوزارة الاقتصاد الفلسطينية، في بيان صحفي، إن 25 تاجرا محليا تقدموا بطلبات للحصول على (وسام الكرامة) استيفاء لشروط ترخيص منشآتهم التجارية والصناعية.

وذكر كبعها أن ثمانية آلاف تاجر قد حصلوا بالفعل على وسام الكرامة بعد أن قامت طواقم حماية المستهلك التابعة للوزارة بفحص منشآتهم والتأكد من خلوها من منتجات المستوطنات بالكامل.

وأشاد كبعها بالتجار وأصحاب المنشآت التجارية وحرصهم على الالتزام بقانون حظر ومكافحة منتجات المستوطنات، والتجاوب الواسع الذي لاقتته دعوة وزارة الاقتصاد للحصول على وسام الكرامة.

وأكد أن التجار عملوا بشكل شخصي وطوعي على التخلص من منتجات المستوطنات وأن بعض المحافظات ستعلن خالية من منتجات المستوطنات في وقت قريب تمهيدا لإعلان فلسطين كاملة خالية من منتجات المستوطنات مع نهاية العام الحالي. وشرعت وزارة الاقتصاد منذ مطلع الشهر الجاري في تنظيم جولات في الأسواق الفلسطينية شملت عددا كبيرا من المحلات التجارية للتأكد من خلوها من منتجات المستوطنات، وحالة المخالفين إلى القضاء الفلسطيني.

ضابط اسرائيلي يعد الاسرى بان يحيلهم جثتا

الخليل- أصدر نادي الأسير الفلسطيني في الضفة الغربية بيانا اعتبر فيه قرار إدارة السجون بنقل الأسرى المرضى من مستشفى الرملة الى السجون المركزية بـ ”الإجرامي“ والذي يكشف زيف وادعاءات مديرية السجون وحكومة الاحتلال أنها تقدم العلاج الطبي للأسرى داخل السجون وهذا يكشف محاولاتهن لتضليل الرأي العام العالمي ومؤسسات حقوق الإنسان في أنها تقدم العلاج الطبي المناسب للأسرى داخل السجون.

وقال أمجد النجار مدير نادي الأسير الفلسطيني في محافظة الخليل ”الأسرى المرضى في سجون الاحتلال الإسرائيلي والذين يزيد عددهم على (1000) أسير مريض يتعرضون يوميا للموت البطيء بسبب الإهمال الطبي المتعمد والمبرمج من قبل إدارات السجون، حيث تعاني هذا السجون من افتقارها إلى الطواقم الطبية المتخصصة، وهناك بعض السجون لا يوجد بها طبيب، وفي حال وجوده فإن دوامه في السجن لا يتجاوز الساعتين، فقد أصبح الإهمال الطبي في السجون الإسرائيلية أحد الأسلحة التي تستخدمها سلطات الاحتلال لقتل الأسرى وتركيهم فريسة سهلة للأمراض الفتاكة“.

واعتبر نادي الأسير أن إدارات السجون الإسرائيلية سواء التابعة للجيش أو لمصلحة السجون تنتهك الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالرعاية الطبية والصحية للمعتقلين المرضى، خصوصا المادة (92) من اتفاقية جنيف الرابعة التي نصت على أنه (تجري فحوص طبية للمعتقلين مرة واحدة على الأقل شهريا، والغرض منها بصورة خاصة مراقبة الحالة الصحية والتغذية العامة، والنظافة، وكذلك اكتشاف الأمراض المعدية، ويتضمن الفحص بوجه خاص مراجعة وزن كل شخص معتقل، وفحسا بالتصوير بالأشعة مرة واحدة على الأقل سنويا).

ولا تقيد الإدارة الإسرائيلية بصرف العلاجات اللازمة ولا الطعام ولا تنقلهم الى المستشفيات للعلاج في حالات الاضطرار لذلك .

يذكر ان إدارة السجون بدأت بنقل العديد من الأسرى المرضى والذين يعانون من أمراض خطيرة الى السجون المركزية عرف منهم الأسير المريض ”أبو لبة“ من سكان مخيم جباليا شمال قطاع غزة، ويقضي حكما بالسجن لمدة 12 عاما، مصاب بالشلل نتيجة الضرب والتعذيب أثناء التحقيق وقد خضع لأكثر من عملية في الظهر والبطن ويتناول الآن علاجا مكثفا. وكذلك الأسير المريض أحمد النجار (36 عاما) من بلدة سلواد قضاء رام الله والذي كان مصابا بورم سرطاني في الحنجرة أفقده القدرة على الكلام، وبعد الانتهاء من العلاج الكيميائي له ما يزال الأسير النجار يتلقى العلاج للجرح المفتوح في رقبته.